

إشكالية التنمية المستدامة في توجيه الإستثمار "الجزائر نموذجا"

د. عمارة نعيمة

أ. خضار فايزة

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

ملخص:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول الأخرى إلى إسقاط التنمية المستدامة على إستثماراتها، وهذا ما دفعها إلى تغيير إستراتيجياتها وإعادة النظر فيها و إستحداث أخرى جديدة تشجع على الإستثمارات النظيفة الصديقة للبيئة في إطار ما يعرف بالإقتصاد الأخضر، بدل الإستثمار في الطاقات الناضبة و بالتالي تكون الجزائر قد حققت هدفين؛ أولهما: القضاء على مشكلة التبعية لقطاع المحروقات، و ثانيهما: توفير موارد طاقوية جديدة تستفيد منها الأجيال المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الإستثمار، طاقات ناضبة، إقتصاد أخضر.

Abstract:

Algeria, like other countries, seeks to bring down the sustainable development of its investments. This has led to changing its strategies and re-examining them and creating new ones that encourage clean and environmentally friendly investments in the framework of what is known as the green economy instead of investing in mature energies. Thus, Algeria has achieved two goals. First, to eliminate the problem of dependence on the hydrocarbons sector; second, to provide new energy resources for future generations.

Keywords: sustainable development, investment, mature energies. green economy.

مقدمة:

ينظر الجميع للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تسعى إلى تحقيق إحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق إحتياجاتها الخاصة لكن الملاحظ على أرض الواقع أنه توجد صعوبة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الإستثمارات التقليدية، لذا كان لزاما توجه نحو الإقتصاد الأخضر.

و تأتي هذه الدراسة في محاولة التعرف على تأثير التنمية المستدامة في توجيه الإستثمار في الجزائر و تحويله من إستثمار تقليدي يعتمد على الطاقات الناضبة المسببة للأضرار البيئية إلى إستثمار نظيف يعتمد على الطاقات البديلة و

الإستثمار في النفايات، خاصة و أن الجزائر قد تلقت عروض مغرية فيما يتعلق باستحداث شبكة عالمية من الطاقة الشمسية تزودها، كما تزود أجزاء كبيرة من أوروبا بالطاقة الضرورية، كما أن هناك العديد من المشاريع الإستثمارية في رسكلة النفايات وعلى هذا الأساس تمّ طرح الإشكال التالي:

— كيف تؤثر التنمية المستدامة على توجيه الإستثمار في الجزائر؟

— كيف نظم المشرع الجزائري هذه الإستثمارات؟

— هل التوجه نحو الإقتصاد الأخضر خيار إستراتيجي مستدام؟

ذلك ما سيتم الإجابة عنه من خلال المباحث الآتية:

— **المبحث الأول:** إطار مفاهيمي للتنمية المستدامة و الإستثمار

— **المبحث الثاني:** تأثير التنمية المستدامة على الإستثمار

المبحث الأول

مدخل نظري للتنمية المستدامة و الإستثمار

التنمية المستدامة مصطلح شائع لذلك كان لزاما علينا التطرق للإطار المفاهيمي لها (المطلب الأول)، كما يعتبر مصطلح الإستثمار أيضا من المصطلحات المرددة كثيرا في الآونة الأخيرة (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

التنمية المستدامة فكرة حديثة تعددت تعريفاتها (الفرع الأول)، ظهرت و تطورت عبر الزمن (الفرع الثاني)، كما أن لهذه الأخيرة مجموعة من الأبعاد (الفرع الثالث).

الفرع الأول

تعريف التنمية المستدامة

عرّفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أنها: " التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة"¹.

كما تعرّف التنمية المستدامة أيضا على أنها: " عملية يتناغم فيها إستغلال الموارد وتوجيهات الإستثمار و مناحي التنمية التكنولوجية و تغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر و المستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان و تطلعاته"².

¹ عبد الرحمن العايب، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2010/2011، ص 12.

² رشيد سامي، هاجر عزي، "واقع و آفاق التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الخامس حول: " إستراتيجيات الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة" — دراسة تجارب بعض الدول—، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة 2، يومي 23-24 أبريل 2018، ص 4.

وبالنسبة للمشروع الجزائري فقد عرّف هو الآخر التنمية المستدامة على أنها: " مفهوم يعني التوفيق بين تنمية إجتماعية و إقتصادية قابلة للإستمرار و حماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية"¹.

الفرع الثاني

تطور مفهوم التنمية المستدامة

ظهرت التنمية المستدامة في العقود الماضية ، و كان ظهورها مرتبطا بالتغير البيئي الذي يعد أهم ما يشغل البشرية، وفي بداية التسعينات عرض تقرير عن حدود النمو سنة 1972 و ذلك نتيجة إحتمال تناقص الموارد الغير متجددة، و صيغت كلمة (sustainable development) باللغة الإنجليزية عام 1980، و نمت هذه الفكرة عام 1980 عند الدول الصناعية².

و في عام 1983 قامت الأمم المتحدة بتشكيل لجنة عالمية للحفاظ على البيئة و تنميتها و ذلك بدراسة المشكلات البيئية الناتجة عن إستخدام المصادر الطبيعية و تم إصدار مصطلح التنمية المستدامة من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" عام 1987، و في مدينة ري ودي جانيرو بالبرازيل 1992 عقدت أضخم قمة على مستوى العالم في القرن العشرين أطلق عليها "قمة الأرض" و كانت التنمية المستدامة في المفهوم الرئيسي للقمة، و في نيويورك عام 1997 انعقد مؤتمر قمة الأرض الثاني ليليه مؤتمر كيوتو في اليابان، و عقد سنة 2002 مؤتمر في جوهانسبورغ للتنمية المستدامة³.

الفرع الثالث

أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تعتبر حديثة و إن اختلفت تعريفاتها من حيث الشكل فإنها من حيث المضمون تؤدي نفس الوظيفة، و هي التنمية القابلة للإستمرار أي التي لا تتعارض مع البيئة فهي تجمع بين فكرة حماية البيئة و فكرة التنمية و قد استظهر هذا المعنى إعلان ريو 1992⁴.

و للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد تعتبر الدعائم الرئيسية لها و هي: البيئة (environment)، المجتمع (society)، و الإقتصاد (economy) و هي الأبعاد المحورية للإستدامة و تفصيل هذه الأبعاد سيكون كالآتي:

¹أنظر المادة الرابعة (4) من القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر ج ج العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003، ص 9.

²نايف بن نائل بن عبد الرحمن أبو علي، "التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير، كلية الهندسة و العمارة الإسلامية، قسم العمارة الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1431-1432 هـ، ص 45.

³نايف بن نائل بن عبد الرحمن أبو علي، المرجع السابق، ص 46.

⁴تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية، ري ودي جانيرو 3-14 حزيران/ يونيو 1992، المجلد الأول، المنشور على الموقع:

— **البعد البيئي:** و يعني إيقاف تبديد الموارد الطبيعية و كذا تحميل البلدان المتقدمة مسؤولية التلوث لأن إستهلاكها الكبير للطاقة خاصة المحروقات يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل البيئية، و الهدف من هذا هو الحفاظ على الأرض للأجيال المستقبلية¹.

— **البعد الاجتماعي:** و يقصد به أولويات الإحتياجات للمجتمعات الفقيرة و المهمشة و هذا لن يتأتى إلا بالمشاركة الفعالة لهذه المجتمعات².

— **البعد الإقتصادي:** إن تكلفة تطوير المجتمعات الحالية يجب أن تكون مجدية إقتصاديا بشكل لا يؤدي إلى ترحيل هذه التكاليف و تراكمها على حساب الأجيال القادمة³.

المطلب الثاني

الإطار النظري للإستثمار

للإستثمار العديد من التعاريف (الفرع الأول)، كما أن المشرع الجزائري قد أحاطه باهتمام كبير و ذلك من خلال سن ترسانة قانونية تطورت منذ الإستقلال (الفرع الثاني)، بالإضافة إلى ذلك فقد قام أيضا باستحداث هيئات تكلف بمتابعة هذه الإستثمارات (الفرع الثالث).

الفرع الأول

تعريف الإستثمار

تعددت و تنوعت تعريف الإستثمار بين تعريف لغوية و إقتصادية و كذا مالية و أخرى محاسبية بالإضافة إلى تعريف المشرع و هو ما يعرف بالتعريف التشريعي، و كل هذا سيتم تفصيله من خلال مايلي:

— التعريف اللغوي للإستثمار:

الإستثمار في اللغة: مصدر للفعل "استثمر" الدال على الطلب، حيث أن السين و التاء تدلان على الطلب و هو مشتق من الثمر الذي يطلق في اللغة على عدة معان أهمها: ثمر الشجر، و يطلق مجازا على الولد⁴.

— التعريف الإقتصادي للإستثمار:

"الإستثمار عبارة عن تخصيص موارد آنية و متاحة بغية تحقيق في المستقبل إيرادات موزعة أو مقسمة على سنوات عمر المشروع بحيث تكون القيمة الإجمالية للإيرادات الصافية أكبر من الإنفاق المبدئي"⁵.

¹ زوليخة سنوسي، هاجر بوزيان الرحاني، "البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي المعنون ب: " التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير بالتعاون مع: مخبر الشراكة و الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، أيام 08/07 أفريل 2008، ص 6.

² نايف بن نائل بن عبد الرحمن أبو علي، المرجع السابق، ص 48.

³ المرجع نفسه، الموضع نفسه.

⁴ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ص 87.

⁵ هوارى معراج و آخرون، القرار الإستثماري في ظل عدم التأكد و الأزمة المالية، ط 1، كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2013، ص 41.

ـ التعريف المالي للإستثمار:

"يتمثل الإستثمار من وجهة النظر المالية في مجموعة النفقات التي ستؤتي عبر الزمن مداخيل تمكن من تغطية النفقة الابتدائية التي استلزمها المشروع الإستثماري"¹.

ـ التعريف المحاسبي للإستثمار:

"يتمثل الإستثمار في كل منتج مادي و غير مادي حيث أن المؤسسة أو المشروع قام بشرائه أو إنجازه و حيث أن هذا المنتج يهدف إلى البقاء لدى المؤسسة بنفس الشكل و دون تغيير خلال مدة حياته"².

ـ التعريف التشريعي للإستثمار:

عرّف المشرع الجزائري الإستثمار من خلال الأمر رقم 01-03 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 كما أعاد تعريفه من خلال القانون رقم 16-09 ولكنه حذف الفقرة الأخيرة الواردة في الأمرين السابقين (إستعادة النشاطات في إطار خصوصية كلية أو جزئية) ليعرّفه من خلال القانون الأخير بأنه:

- "إقتناء أصول تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو التأهيل، -المساهمات في رأسمال شركة "³.

الفرع الثاني

الإطار القانوني للإستثمار في الجزائر

نظم الإستثمار في الجزائر من خلال مجموعة من الإتفاقيات الدولية⁴، بالإضافة إلى مجموعة من القوانين الآتي ذكرها⁵:

ـ قانون الإستثمارات لسنة 1963 _

ـ قانون الإستثمارات لسنة 1966؛

ـ القانون المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني لسنة 1982؛

ـ القانون المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الإقتصادية و سيرها لسنة 1986؛

¹المرجع نفسه، ص 42.

²المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³لأكثر تفصيل أنظر المادة 2 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 غشت 2016 و المتعلق بترقية الإستثمار، ج رج ج العدد 6 المؤرخة في 3 غشت 2016، ص 18.

⁴تجدر الإشارة إلى أن هذه الإتفاقيات الدولية المنظمة للإستثمار صادقت عليها الجزائر وللإطلاع عليها أنظر موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار :Andi

www.andi.dz

⁵موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار :Andi

www.andi.dz

__ القانون المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية لسنة 1988؛

__ القانون المتعلق بالنقد و القرض لسنة 1990؛

__ قانون الإستثمارات و تحرير سياسة الإستثمار لسنة 1993؛

__ الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار لسنة 2001؛

__ الأمر رقم 06-08 المعدل و المتمم للأمر 01-03 لسنة 2006؛

__ القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار.

الفرع الثالث

الإطار المؤسسي للإستثمار في الجزائر

أسست الدولة الجزائرية العديد من الهيئات الداعمة للإستثمار و هي:

__ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI): و هي عبارة عن هيئة عمومية أنشأت عن طريق الأمر رقم

01-03 عوضا عن الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الإستثمار (APSI)، تمارس وظيفتها تحت إشراف المجلس الوطني

لإستثمار¹، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي وهي ذات طابع إداري، توضع تحت وصاية رئيس

الحكومة (الوزير الأول حاليا)، مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة و لها هياكل مركزية متواجدة على المستوى المحلي

تعرف بالشبائيك الوحيدة اللامركزية، كما أن لها مكاتب تمثيل بالخارج².

و لهذه الوكالة العديد من المهام و التي تم إيجازها من خلال التعديل الذي مسّ المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم

06-356 و الحديث في هذا المقام يتمحور حول المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 17-100³ حيث نصت

على أنه: " تكلف الوكالة بما يأتي:

جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة و الإستثمار لفائدة المستثمرين، مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل

مراحل المشروع بما فيها ما بعد الإنجاز، تسجيل الإستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز

وتحليلها، تسهيل بالتعاون مع الإدارات المعنية الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات

وشروط إستغلالها وإنجاز المشاريع وتساهم بهذا الصندوق في تحسين مناخ الإستثمار في كل جوانبه، ترقية الشراكة

والفرص الجزائرية للإستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج، تسيير المزايا طبقا لأحكام المواد 26 و 35 و 36 من

القانون رقم 16-01".

¹ ناجي بن حسين، "دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص127.

² سمية كمال، "النظام القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2002-2003، ص104.

³ المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 5 مارس 2017 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-356، ج ر ج العدد 16 المؤرخة في 8 مارس 2017.

__ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة (الوزير الأول حاليا) ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي¹. تتولى الوكالة متابعة وتمويل المشاريع الصغيرة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة أما المسيرين فيمكن أن يصل سنهم إلى 40 سنة مع تعهدهم بخلق مناصب شغل على الأقل²، ويجب أن يكون المستفيد ذو تأهيل مهني وأن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة، و ألا يكون شاغلا وظيفه مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة، وألا يكون مسجلا لدى مصالح هذه الوكالة كطالب عمل.

__ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وذلك بناء على التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول "تجربة القرض المصغر في الجزائر" والذي ضم عدد من الخبراء في مجال التمويل المصغر، هذه الوكالة ذات طابع خاص تتمثل في شبكة لامركزية تضم 49 تنسيقية ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن³. ويستفيد من خدمات هذه الوكالة كل من: البطالين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلات أو معارف في نشاط معين، المرأة الماكثة بالبيت وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط بيتهها، الحرفيين، أما بالنسبة لصيغة التمويل فإن الوكالة تسمح بالحصول على سلفات بنكية صغيرة (من 50.000 إلى 400.000 دج) يتم تسديدها في مدة تتراوح بين اثنا عشر (12) شهرا و ستين (60) شهرا، لإقتناء عتاد صغير أو مواد أولية لممارسة نشاط أو حرفة⁴.

__ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 94-188، ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي، كما أنه يتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي وفقا لما نصت عليه المادة 30 من المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 مايو 1994، يكون مقر الصندوق في مدينة الجزائر العاصمة ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي، ويكلف هذا الصندوق بمهمة

¹ أحمد بوسهمين، فراحي بلحاج، "دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة"، الملتقى الوطني حول "المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية"، المركز الجامعي بشار يومي 24-25 أفريل 2006، ص3.

² ياسين العايب، "دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 1، الجزائر، 2014، ص43.

³ سليمان ناصر، عواطف محسن، "القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة- دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر"، منشورة على الموقع: www.efpedia.docx, 19:052019/02/02

⁴ تفاحة هرقون، "سياسات دعم المؤسسات المصغرة و آثارها على التشغيل"-دراسة حالة ولاية تيارت-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2011-2012، ص78.

جديدة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 6 ديسمبر 2003 تتمثل في دعم ومرافقة وخلق النشاط للعاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 50 سنة¹.

إبتداء من سنة 2010 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة سالفه الذكر بمزايا متعددة منها مبلغ الإستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين².

المبحث الثاني

تأثير التنمية المستدامة على الإستثمار في الجزائر

للتنمية المستدامة تأثير بالغ على توجيه الإستثمار في الجزائر والذي كان منحصرا في الطاقات الناضبة على الرغم من المشاكل البيئية التي تتسبب فيها (المطلب الأول)، ولكن الدولة الجزائرية تراجعت عن هذه الإستثمارات لتعتمد فكرة جديدة تعرف بالإقتصاد الأخضر (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الإستثمار في الطاقات الناضبة و المشكلات البيئية الناجمة عنها

تعتبر الطاقات الناضبة الركيزة الأساسية للإستثمارات في الجزائر خاصة الأجنبية منها (الفرع الأول)، وينتج عن هذه الأخيرة مجموعة من المشكلات البيئية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الإستثمار في الطاقات الأحفورية في الجزائر

تعد الموارد الطبيعية و الطاقوية حجر الأساس الذي انبثقت منه أهمية الجوانب الأخرى من الموارد (البشرية و الحضارية) كما أنه يستحيل لأي مشروع إستثماري أن يحقق أهدافه دون المعرفة الكاملة لهته الموارد موقعا و كميا، و أبرزها الموارد الطاقوية الناضبة³، و التي تعتبر عاملا جاذبا للإستثمارات خاصة الأجنبية المباشرة و التي تتجه نحو البلدان الغنية بالموارد الطاقوية و يتناسب حجمها طردا مع وفرة الموارد في البلدان المضيفة⁴، و من خلال دراستنا سنسلط

¹ زكرياء مسعودي وآخرون، "دورآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر- إشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر-"، الملتقى الوطني حول "إستراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، يومي 18 و 19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص8.

² تصفح الموقع : www.cnac.dz,01/02/2019,02:00

³ إسماعيل زحوط، إستراتيجية ترقية إستخدامات الموارد الطاقوية الناضبة ضمن ضوابط التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2012/2013، ص ص 92، 93. وفيما يخص الطاقات الناضبة فتعزف على أنها: "تلك الموارد القابلة للإستنفاد أي الموارد التي تستخدم بوتيرة أسرع مما تستطيع الطبيعة إعادة إنتاجها و مورد الوقود الرئيس لدينا هو الوقود الأحفوري"، لأكثر تفصيل أنظر بوعلام عمار شبيبة، نبيل أبو طير، الطاقة المتجددة و تحديات إستغلالها في بلدان المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، جامعة سوق أهراس، ص 90.

⁴ المرجع نفسه، ص 93.

الضوء على الجزائر التي تستقطب إستثمارات أجنبية كبيرة في مجال الطاقات الناضبة و يقف في مقدمتها الإستثمار في مجال المحروقات¹ و الذي بلغ أكثر من 130 مقالة نُفذت مشاريع إستكشافية و إنتاجية متعددة و لعل أبرزها مشروع أنبوب المغرب العربي الذي يزود إسبانيا و البرتغال بالغاز الطبيعي الجزائري، هذا و قد كشف وزير الطاقة و المناجم أن الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2015 نُفذت إستثمارات ضخمة في مجال المحروقات بقيمة إجمالية ناهزت 100 مليار دولار بالشراكة مع سونطراك و يتوقع أن تتجاوز هذه الإستثمارات قيمة 73 مليار دولار بحلول سنة 2020².

و لكن الإستثمار في الطاقات الناضبة ليس إستثمارا دائما فهي موارد ستنفذ في يوم من الأيام و هي أيضا تحول دون تحقيق التنمية المستدامة التي تقوم على ترك الموارد الطاقوية للأجيال القادمة باعتبار أنها نافذة لا محالة من جهة و من جهة أخرى فهي تتسبب في العديد من المشكلات البيئية³.



الفرع الثاني

المشكلات البيئية الناجمة عن الإستثمارات التقليدية

تتسبب الإستثمارات التقليدية و نقصد بها الإستثمار في الموارد الطاقوية الناضبة في حدوث العديد من المشكلات البيئية* و هذه الأخيرة يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

ـ التلوث:

عرّف قاموس المصطلحات البيئية التلوث على أنه: "كل تغيير مباشر أو غير مباشر فيزيائي أو حراري أو بيولوجي أو أي نشاط إشعاعي لخصائص كل جزء من أجزاء البيئة بطريقة ينتج عنها مخاطر فعالة تؤثر على الصحة و الأمن و الرفاهية لكل الكائنات الحية الأخرى"⁴. و بالنسبة للمشرع الجزائري فقد عرّف هو الآخر التلوث على أنه: "كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة و سلامة الإنسان و النبات و الحيوان و الهواء و الجو و الماء و الأرض و الممتلكات الجماعية و الفردية"،

¹ المحروقات (hydrocarbures): تعتبر من أكثر الموارد إستعمالا و هو إسم شامل لأصناف مختلفة من الغاز و البترول و قد تكون المحروقات حجرية، سائلة أو غازية كما يمكن تقسيمها إلى عائلات لكل عائلة صيغتها و مميزاتا الخاصة، للإستزادة أكثر راجع مختار عصماني، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014، ص 3.

² تصفح موقع الإذاعة الوطنية الجزائرية :

www.radioalgerie.dz

³ يقصد بالمشكلات البيئية: "كل التغيرات الكمية و النوعية التي تقع على أحد أو كل عناصر البيئة الطبيعية أو الإجتماعية أو الثقافية أو الحيوية، فنقص أو تغير من خصائصه أو تخل بآثرانه بدرجة تؤثر على الأحياء التي تعيش في هذه البيئة و في مقدمتها الإنسان"، للتفصيل أكثر راجع: وائل منصور أحمد بروهوم، المشكلات البيئية المتضمنة في محتوى كتاب الجغرافيا للصف الثامن الأساسي و مستوى إكتساب الطلبة لها، رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم المناهج و طرق التدريس، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص 24.

⁴ محمد حسين عبد القوى، "التلوث البيئي"، منشور على الموقع : www.policemc.gov

كما أشار أيضا إلى تعريف التلوث الجوي و تلوث المياه كأنواع للتلوث¹. ولعل أهم أسباب التلوث الإستثمارات التقليدية التي تعتمد على المحروقات و أبرزها البترول فالبقايا الناتجة عن عمليات التصفية تسبب التلوث البري و حتى تلوث المياه في حالة رمي هذه النفايات في المياه، كما أن عمليات حرق المحروقات يؤدي إلى تلوث الجو و بالتالي التسبب في العديد من المشكلات البيئية و أبرزها الإحتباس الحراري و ثقب طبقة الأوزون بالإضافة إلى المشكلة سابقة الذكر ألا و هي التلوث.



ـ الإحتباس الحراري:

ابتكر مصطلح "الإحتباس الحراري" العالم الكيميائي السويدي، سفانت أرينيوس عام 1896م، وقد أطلق أرينيوس نظرية مفادها أن الوقود الأحفوري المحترق سيزيد من كميات غاز ثنائي أكسيد الكربون في الغلاف الجوي وأنه سيؤدي إلى زيادة درجة حرارة الأرض، ولقد استنتج أنه في حالة تضاعف تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي فإننا سنشهد إرتفاعا بمعدل من 4 إلى 5 درجة سلسيوس في درجة حرارة الكرة الأرضية². وبالتالي الغازات الناتجة عن حرق هذه الموارد يؤدي إلى زيادة الغازات الدفيئة و بالتالي التسبب في مشكلة الإحتباس الحراري.



ـ ثقب طبقة الأوزون: الأوزون غاز طبيعي موجود في الغلاف الجوي و كل جزيء منه يحتوي على ثلاث ذرات أكسجين و يرمز له O_3 ، و هو الغاز المكون لطبقة الأوزون و التي يمكن أن تتعرض لثقوب نتيجة زيادة مستوى المركبات الكربونية الكلوروفلورية و ينتج عن حدوث هذا الثقب مرور الأشعة فوق البنفسجية و التي ينتج عنها أضرار جسيمة³. وكما سبقت الإشارة فإن الغازات الناتجة عن الإستثمار في الطاقات الناضبة يؤدي إلى إحداث ثقوب في طبقة الأوزون.

المطلب الثاني

التوجه نحو مشاريع الإقتصاد الأخضر في الجزائر

نتيجة للآثار البيئية الوخيمة التي تتسبب فيها الإستثمارات التقليدية التي تعتمد على الطاقات الناضبة أو الأحفورية بدأت الجزائر تتجه نحو اعتماد مشاريع إستثمارية في قطاعات صديقة للبيئة و ذلك بانتهاء الإقتصاد الأخضر⁴ وبالتالي تشجيع الإستثمار في الطاقات المتجددة (الفرع الأول) وكذا الإستثمار في رسكلة النفايات (الفرع الثاني).

¹أنظر المادة الرابعة (04) من القانون رقم 10/03 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مصدر سابق.

²عبدالعزیز فحجي عبد الله أبو رضى، الأصول العامة في الجغرافية المناخية، دارالمعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص 299.

³قضايا عالمية إثنائية " طبقة الأوزون"، نشرة فصلية تصدر عن مجلس النواب، العدد رقم 18، الفصل الأول، لبنان، 2008، ص 1-2.

⁴يعرف الإقتصاد الأخضر بأنه: " الإقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون و يتم استخدام الموارد بكفاءة، كما أن النمو في الدخل و التوظيف يأتي عن طريق الإستثمارات العامة و الخاصة التي تقلل إنبعاثات الكربون و التلوث و تدعم كفاءة إستخدام الموارد و الطاقة و تمنع خسارة التنوع البيولوجي" لأكثر تفصيل أنظر قحام وهيبة، شرقق سمير، الإقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية و خلق فرص العمل - مشاريع الإقتصاد الأخضر في الجزائر-، مجلة البحوث الإقتصادية و المالية، العدد 6، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2016.

الفرع الأول

الإستثمار في الطاقات المتجددة

تعرف الطاقات المتجددة على أنها تلك الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي و دوري، وهي بذلك عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد تحت الأرض، بتعبير آخر هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة غير ناضبة متوفرة في الطبيعة بصورة محدودة أو غير محدودة إلا أنها متجددة باستمرار، و استعمالها لا ينتج عنه تلوث بيئي فهي طاقات نظيفة، فمثلا الإستثمار في الطاقة الشمسية و حتى إستعمالها لا ينتج عنه التلوث أما إحتراق الكتلة الحية فينتج عنه بعض الغازات إلا أنها أقل ضررا من تلك الناتجة عن إحتراق الطاقات الأحفورية¹.



وبالنسبة لمصادر الطاقة المتجددة فيمكن إيجازها في النقاط الآتية:

__ **الطاقة الشمسية:** تمد الشمس الأرض بكميات ضخمة من الضوء والطاقة دون مقابل ويتم إستغلال الطاقة الشمسية لتسخين ناقل ما للحرارة لكي تستهلك هذه الحرارة إما مباشرة أو من أجل تحويلها إلى أشكال أخرى للطاقة و بالدرجة الأولى إلى طاقة كهربائية².



__ **الطاقة المائية "الهيدروليكية":** تأتي هذه الطاقة من طاقة تدفق المياه أو سقوطها في حالة الشلالات مساقط المياه أو تلاطم الأمواج في البحار ، حيث أن الأمواج في الأحوال العادية تنتج طاقة تقدر ما بين 10 إلى 100 كيلو واط لكل متر من الشاطئ في المناطق متوسطة البعد عن خط الاستواء، وتعتبر الطاقة الكهرومائية مصدر رئيسي لإنتاج الطاقة على المستوى العالمي ، حيث يصل إنتاجها العالمي إلى حوالي 3000 تيراواط /سا، سنة 2002 في تشكل حوالي 18% من إنتاج الكهرباء العالمي³.



أما بالجزائر فلا تتجاوز نسبة إنتاج الكهرباء بالاعتماد عليها 3% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالإمكانات المائية المتاحة التي تتوفر عليها الجزائر ، حيث يقدر التساقط في

الجزائر بحوالي 65 مليار ، يستغل منها حوالي 5% فقط و ذلك بسبب عدم الكفاءة في إنتاج الطاقة من هذا المصدر المتجدد و انخفاض عدد محطات الإنتاج ، إلا أن هذا ينفي اتخاذ الجزائر توجهها نحو زيادة إنتاج الطاقة الكهرومائية،

¹عبد الجليل جباري، الإستثمار في الطاقة المتجددة مدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية، جامعة الوادي، العدد 9، المجلد 2، د.ت.ن، الجزائر، ص 249.

²حلام زواوية، "دور إقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول المغاربية" _ دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب و تونس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-، 2013/2012، الجزائر، ص 61.

³أمنية مخلفي، "مصادر الطاقات المتجددة غير المتجددة للنفط وموقعه منها"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2011، 9، ص 226.

حيث تمّ وضع عدة مراكز لإنتاج الطاقة الكهربائية منها -درقينة- بقدرة توليد 7.5 ميغاواط و- واد الفضة - بقدرة 15.600 ميغاواط¹.

__ الطاقة الهوائية (طاقة الرياح): هي الطاقة التي تستمد من حركة الرياح ليتم تحويلها إما لطاقة ميكانيكية أو كهربائية و ذلك من خلال المولدات، و قد استخدم هذا النوع من الطاقة منذ القدم في دفع السفن الشراعية وإدارة الطواحين و استخراج المياه من الآبار، و مع تطور التقنيات الحديثة ارتبطت هذه الطاقة بتوليد الكهرباء بواسطة الطواحين الهوائية ومحطات التوليد لإنتاج ما مقداره 20 مليون ميغاواط من الكهرباء عالميا حسب تقديرات منظمة المقاييس العالمية²، أما عن واقع هذه الأخيرة في الجزائر فقد أولت اهتماما بهذا النوع من الطاقات ، فقد تميزت المنطقة بتفاوت شدتها من منطقة لأخرى و هذا الاختلاف راجع إلى التنوع الطبوغرافي و المناخي ، فالجزائر تتميز بمحيط رباح تحمل معها كثيرا من الهواء الجوي الرطب و كميات كبيرة من الهواء القاري و الصحراوي بمتوسط سرعة سنوية تفوق 7 أمتار في الثانية، خاصة في المناطق الشاطئية ، و تعتبر ادرار من أهم المناطق ذات الهبوب المرتفع بمعدل يتراوح ما بين 6 إلى 8 أمتار في الثانية ، أما عن آفاق هذه الأخيرة ، فتحاول أن تسعى إلى تغطية قدرها 2000 ميغاواط سنة 2030³.

__ طاقة الحرارة الجوفية : يرجع تاريخ وجود هذه الطاقة إلى زمن نشأة الأرض و هي مختزنة في الطبقات الصخرية، و مصدرها التحلل الطبيعي للعناصر المشعة في القشرة الأرضية و الحرارة الكامنة في الصخور المنصهرة الناتجة عن تحلل عناصر مثل اليورانيوم و البوتاسيوم و غيرها من المواد المشعة، و تستخدم الطاقة الحرارية الجوفية مباشرة لتوفير حرارة الأبنية و العمليات الصناعية و قد وصلت القدرة الحرارية المركبة عالميا للتدفئة أكثر من 15 ألف ميغاواط حسب تقدير وكالة الطاقة الجيو حرارية كما تستخدم في التجفيف الزراعي و صناعة الأغذية الزراعية ، و تعد الينابيع بالجزائر ذات حرارة تفوق 45 درجة، كما توجد منابع ذات حرارة مرتفعة جدا تصل إلى 118 درجة بعين أولمان و 199 درجة ببسكرة⁴.



__ الإطار القانوني للإستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر:

نظم المشرع الجزائري الإستثمار في مجال الطاقات المتجددة من خلال القوانين والمراسيم الآتي ذكرها⁵:

__ القانون رقم 09-99 المؤرخ في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة.

__ القانون رقم 01-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 ينصّ هذا القانون على فتح مجال المنافسة في

إنتاج وتوزيع الكهرباء.

¹ نعيمة دالي، "الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر واقع و آفاق"، مجلة البحث و التنمية ، جامعة الشلف، ص 9.

² محمد طالي، "أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة: عرض تجربة ألمانيا"، مجلة الباحث، العدد 6، الجزائر، 2008، ص 204.

³ المرجع نفسه، ص 205.

⁴ نعيمة دالي، المرجع السابق، ص 9.

⁵ لأكثر تفصيل تصفح موقع وزارة البيئة و الطاقات المتجددة الجزائرية: www.meer.gov.dz

__ القانون رقم 04-09 المؤرخ في 04 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
__ المرسوم التنفيذي رقم 16-121 المؤرخ في 6 أفريل 2016 يهدف هذا المرسوم للتحكم في الطاقة والطاقة المتجددة.

كما نص المشرع الجزائري على مجموعة من الضمانات والإميازات الجبائية الممنوحة للإستثمار و يندرج ضمنها الإستثمار في الطاقات المتجددة¹.

و بالنسبة للإستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر فقد تم تفعيل برنامج الفاعلية الطاقوية² و يكمن الهدف منه في إنتاج نفس المنافع أو نفس الخدمات، باستعمال أقل طاقة ممكنة، ويتضمن هذا البرنامج أعمالا تشجع على اللجوء إلى أشكال الطاقة الأكثر ملائمة لمختلف الاستعمالات والتي تتطلب تغيير السلوكيات وتحسين التجهيزات. ويتمثل برنامج العمل في مجال الفاعلية الطاقوية فيما يلي:

أولا: العزل الحراري للمباني

يعتبر قطاع البنايات في الجزائر من القطاعات الأكثر استهلاكاً للطاقة ويبلغ أكثر من 42 % من الاستهلاك النهائي، وتسمح أعمال التحكم في الطاقة المقترحة لهذا القطاع ولا سيما بإدخال العزل الحراري في المباني، بتقليص استهلاك الطاقة المرتبطة بتدفئة و تكييف السكن بحوالي 40%.

ثانيا :تطوير سخان الماء الشمسي

إدخال سخان الماء الشمسي في الجزائر ما يزال في الطور الأول، ولكن القدرات في هذا الميدان جدّ معتبرة، وفي هذا الاتجاه يراقب تطوير سخان الماء الشمسي كبديل تدريجي لسخان الماء التقليدي، إن اقتناء سخان الماء الشمسي سيدعم من طرف الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة.

ثالثا: تعميم استعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة

تهدف إستراتيجية العمل في الحظر التدريجي لتسويق المصابيح ذات التوهج (المصابيح الكلاسيكية المستعملة عادة في البيوت) وهذا في آفاق سنة 2020 وبالموازاة مع ذلك، فانه من المزمع تسويق بضعة ملايين من المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض. من جهة أخرى فإن الإنتاج المحلي للمصابيح ذات الاستهلاك الضعيف سوف يحض بتشجيع ولا سيما من خلال خلق شراكة بين المنتجين المحليين والأجانب.

رابعا :إدخال النجاعة الطاقوية في الإنارة العمومية

تعتبر الإنارة العمومية من ضمن أحد المراكز الأكثر استهلاكاً للطاقة في الجزائر لدى أملاك الجماعات المحلية، وغالبا ما يكون مسئولو هذه الجماعات المحلية على غير دراية بإمكانيات تحسين أو تخفيض الاستهلاك الطاقوي لهذا المركز

¹أنظر القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار، مصدر سابق.

² -Raport APCM Programme ENR, p 61.

ويتمثل برنامج التحكم في الطاقة الموجه للجماعات المحلية في تعويض كل المصاييح من النوع الزئبقي (الكثرة الاستهلاك للطاقة) بمصاييح الصوديوم (الاقتصادية).

__ تطوير القدرات الصناعية للطاقة المتجددة في الجزائر:

عملا على مرافقة وإنجاح برنامج الطاقات الجديدة والمتجددة، تعزز الجزائر تقوية النسيج الصناعي حتى يكون في طليعة التغيرات الإيجابية، سواء على الصعيدين الصناعي والتقني أو على الصعيدين الهندسي والبحثي.

أولا: الطاقة الشمسية الكهروضوئية:

في الفترة الممتدة بين 2011 و 2013 وصلت نسبة 60 % من إدماج الصناعة الجزائرية، وسيتم بلوغ هذا الهدف الطموح بفضل إنشاء مصنع لإنتاج الألواح الكهروضوئية بقدرة تعادل 120 ميغاواط/ الذروة في السنة من طرف مجمع سونلغاز عبر شركتها الفرعية الرويبة - إنارة والذي تم تشغيله مع نهاية 2014، كما ستتميز هذه الفترة أيضا بأعمال تقوية النشاط الهندسي ودعم تطوير الصناعة الكهروضوئية من خلال تكوين شراكة تجمع مختلف الفاعلين (الرويبة - للإنارة، سونلغاز، مركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز، مركز تطوير الطاقات المتجددة و وحدة تطوير تكنولوجيا السليسيوم) بالشراكة مع مراكز للبحوث.

يتمثل الهدف في الفترة الممتدة بين 2014 و 2020، إلى بلوغ نسبة 80 % من إدماج القدرات الجزائرية. ولهذا الغرض، يرتقب بناء مصنع لإنتاج السيليسيوم.

ومن جهة أخرى، ينتظر إنشاء شبكة وطنية للمقاولة لصناعة منوبات التيار، البطاريات، المحولات والكوابل والأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية¹.

ثانيا: الطاقة الشمسية الحرارية:

عرفت الفترة الممتدة بين 2011 و 2013 انطلاق دراسات من أجل الصناعة المحلية للأجهزة الخاصة بفرع الطاقة الشمسية الحرارية، وفي الفترة الممتدة بين 2014 و 2020، يرتقب بلوغ نسبة إدماج تقدر ب 50 % من خلال إنجاز ثلاثة مشاريع أساسية والتي سوف تتم بالتوازي مع أعمال دعم القدرات الهندسية:

__ بناء مصنع لصناعة المرايا،

__ تشيد مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة،

__ بناء مصنع لصناعة أجهزة كتلة الطاقة،

__ تطوير نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنجاز.

يجب أن تفوق نسبة الإدماج في الفترة الممتدة بين 2021 و 2030 نسبة 80 % بفضل تجسيد المشاريع الآتية:

__ توسيع قدرة صنع المزاي،

__ توسيع قدرة صنع السوائل الناقلة للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة،

¹ -Programme Algérien de Développement des Energies Nouvelles et Renouvelables, p5.



— توسيع قدرة صنع أجهزة كتلة الطاقة،

— صنع وتزويد وإنجاز محطات عن طريق الإمكانات الخاصة.

ثالثا: طاقة الرياح

في سنة 2013، تم الشروع في دراسات لإقامة صناعة الطاقة الريحية، وفي الفترة الممتدة بين 2014 و2020، يكون الهدف هو التوصل إلى نسبة إدماج تقدر ب 50 % وسوف تتميز هذه الفترة بالنشاطات الآتية:

— تشييد مصنع لصناعة الأعمدة ودوارات الرياح،

— إنشاء شبكة وطنية للمقاومة من الباطن لصناعة أجهزة أرضية رافعة،

الرفع في كفاءة نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنجاز من أجل بلوغ نسبة إدماج تقدر على الأقل ب 50 % من طرف المؤسسات الجزائرية¹.

الفرع الثاني

الإستثمار في رسكلة النفايات

تعرف رسكلة النفايات أو ما يعرف أيضا بإعادة التدوير على أنها: "عملية إستخدام المخلفات جزئيا أو كليا و ذلك بإعادة تصنيعها للحصول على منتج جديد أو مواد أولية جديدة"².

و للرسكلة عدة أنواع؛ فمن ناحية مصدر النفايات هناك نوعان من الرسكلة فقد يكون مصدر النفايات من المنازل، محلات تجارية...، يتم جمعها و فرزها ، نقلها و بيعها من طرف وسطاء أو من طرف من جمعها و قام بفرزها و تباع للمؤسسة المختصة بالرسكلة ، أما إذا كان مصدر النفايات المؤسسة المنتجة و المختصة في الرسكلة فتقوم مباشرة بإعادة تصنيعها³.

و لقد أحاط المشرع الجزائري الإستثمار في مجال رسكلة النفايات بترسانة قانونية سيتم إيجازها فيمايلي⁴:

— قانون رقم 19-01 ماضي في 27 رمضان 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

— مرسوم تنفيذي رقم 372-02 مؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق 11 نوفمبر 2002، يتعلق بنفايات التغليف.

— مرسوم تنفيذي رقم 199-04 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1425 الموافق 19 يوليو سنة 2004، يحدد كفايات إنشاء النظام العمومي لمعالجة نفايات التغليف وتنظيمه وسييره وتمويله.

¹ -Programme Algérien de Développement des Energies Nouvelles et Renouvelables, p6.

² محمد مسلم، عبد القادر مسعودي، "إسهامات رسكلة النفايات في تحقيق التنمية المستدامة"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس المعنون ب: إستراتيجيات الطاقات المتجددة و دورها في التنمية المستدامة"، جامعة البليدة 2، أيام 24/13 أبريل 2018، ص 10.

³ المرجع نفسه، ص 11.

⁴ تصفح موقع وزارة البيئة و الطاقات المتجددة: www.meer.gov.dz

- مرسوم تنفيذي رقم 03-477 مؤرخ في 15 شوال عام 1424 الموافق 9 ديسمبر سنة 2003، يحدد كفاءات وإجراءات إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ونشره ومراجعته.
- مرسوم تنفيذي رقم 04-410 مؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1425 الموافق 14 ديسمبر سنة 2004، يحدد القواعد العامة لتهيئة واستغلال منشآت معالجة النفايات وشروط قبول النفايات على مستوى هذه المنشآت .
- مرسوم تنفيذي رقم 2005-314 مؤرخ في 6 شعبان عام 1426 الموافق 10 سبتمبر سنة 2005 يحدد كفاءات الاعتماد التجمعات منتجي و/أو حائزي النفايات الخاصة .
- مرسوم تنفيذي رقم 2005-315 مؤرخ في 6 شعبان عام 1426 الموافق 10 سبتمبر سنة 2005 يحدد الكفاءات التصريح النفايات الخاصة الخطرة .
- مرسوم تنفيذي رقم 2006-104 مؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006، يحدد قائمة النفايات بما في ذلك النفايات الخاصة الخطرة .
- مرسوم تنفيذي رقم 2007-205 مؤرخ في 15 جمادى الثانية عام 1428 الموافق 30 يونيو سنة 2007، يحدد كفاءات وإجراءات وإعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها و نشره و مراجعته .
- مرسوم تنفيذي رقم 2009-19 مؤرخ في 23 محرم عام 1430 الموافق 20 يناير سنة 2009، يتضمن تنظيم نشاط جمع النفايات الخاصة.
- بالإضافة إلى القوانين و المراسيم سابقة الذكر نضيف قانون الإستثمار 09/16 الذي ينظم مثل هذه الإستثمارات. و لقد أضحى الإستثمار في رسكلة النفايات محل إهتمام العديد من المستثمرين خاصة الخواص و يرجع ذلك للتشجيعات و الحفيزات التي أطلقتها وزيرة البيئة و الطاقات المتجددة السيدة فاطمة الزهراء زرواطي، و تركز هذه الإستثمارات على مجموعة من الخطوات التي سيتم التطرق إليها في النقاط الآتية¹:
- تجميع النفايات،
- فرز النفايات،
- توجيه النفايات المفروزة لعملية التصنيع،
- تسويق المنتجات الناتجة عن الرسكلة.
- خاتمة:**

أصبحت التنمية المستدامة الشغل الشاغل لجميع الدول و أبرزها الجزائر و يظهر ذلك من خلال إدراجها في منظومتها القانونية و اعتمادها في إستثماراتها، فأضحت بذلك التنمية المستدامة عاملا موجهًا للإستثمار الذي كان يعتمد على الموارد الطاقوية الناضبة و التي تسبب العديد من المشكلات البيئية و التي ينجم عنها عواقب وخيمة

¹ محمد مسلم، عبد القادر مسعودي، المرجع السابق، ص 14 و ما بعدها.

تمس الأجيال الحاضرة و المستقبلية، لذلك تم التوصل إلى اعتماد إقتصاد أخضر يقوم على الإستثمارات النظيفة كإستثمار في الطاقات المتجددة و رسكلة النفايات.

و من خلال هذه الدراسة تم التوصل لمجموعة من النتائج يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

__ التنمية المستدامة عامل مؤثر على الإستثمار.

__ الطاقات الناضبة لا تحقق التنمية المستدامة كما أنها تضر بالبيئة وتسببها في العديد من المشكلات البيئية.

__ الإقتصاد الأخضر خيار إستراتيجي فعال للنهوض بالإقتصاد الجزائري بدل قطاع المحروقات.

و بعد إنجاز هذا البحث تم التوصل لصياغة بعض التوصيات و التي سيتم إنجازها فيما يلي:

__ على الدولة الجزائرية زيادة التحفيزات بالنسبة لإستثمارات الإقتصاد الأخضر.

__ على المشرع الجزائري إلغاء قاعدة 51/49 المتعلقة بالإستثمار و التراجع عنها نهائيا فالجزائر كانت في موضع

قوة بسبب إمتلاكها للمحروقات لكنها اليوم تعتمد إستثمارات جديدة تحتاج لتكنولوجيا تكون غالبا في يد الدول المتقدمة.

قائمة المصادر و المراجع:

- عبد الرحمان العايب، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2010/2011.

- رشيد سالمى، هاجر عزي، "واقع و آفاق التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الخامس حول: "إستراتيجيات الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة" - دراسة تجارب بعض الدول-، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة 2، يومي 23-24 أبريل 2018.

- القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر ج ج العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003.

- نايف بن نائل بن عبد الرحمن أبو علي، "التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير، كلية الهندسة و العمارة الإسلامية، قسم العمارة الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1431-1432 هـ.

- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية، ري ودي جانيرو 3-14 حزيران/ يونيو 1992، المجلد الأول، المنشور على الموقع:

www.un.org

- زوليخة سنوسي، هاجر بوزيان الرحمانى، "البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي المعنون ب: " التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير بالتعاون مع: مخبر الشراكة و الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، أيام 07/08 أبريل 2008.

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان.

- هوارى معراج و آخرون، القرار الإستثماري في ظل عدم التأكد و الأزمة المالية، ط 1، كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2013.

- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 غشت 2016 و المتعلق بترقية الإستثمار، ج ر ج ج العدد 6 المؤرخة في 3 غشت 2016.

- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار Andi: www.andi.dz
- ناجي بن حسين، "دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.
- سمية كمال، "النظام القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2002-2003.
- المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 5 مارس 2017 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-356، ج ر ج ج العدد 16 المؤرخة في 8 مارس 2017.
- أحمد بوسهمين، فراحي بلحاج، "دور البنوك في تنمية المؤسسات الصغيرة"، الملتقى الوطني حول "المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الإقتصادية"، المركز الجامعي بشار يومي 24-25 أفريل 2006.
- ياسين العايب، "دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 1، الجزائر، 2014.
- سليمان ناصر، عواطف محسن، "القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة- دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر"، منشورة على الموقع: www.efpedia.docx
- تفاحة هرقون، "سياسات دعم المؤسسات الصغيرة و آثاها على التشغيل"- دراسة حالة ولاية تيارت-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2011-2012.
- زكرياء مسعودي وآخرون، "دورآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر- إشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر-"، الملتقى الوطني حول "إستراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، يومي 18 و 19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- تصفح الموقع : www.cnac.dz
- اسماعيل زحوط، "إستراتيجية ترقية إستخدامات الموارد الطاقوية الناضبة ضمن ضوابط التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2012/2013.
- بوعلام عمار شبيبة، نبيل أبو طير، "الطاقة المتجددة و تحديات إستغلالها في بلدان المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، جامعة سوق أهراس.
- مختار عصماني، "دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية" (2001-2014)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014.
- تصفح موقع الإذاعة الوطنية الجزائرية : www.radioalgerie.dz
- وائل منصور أحمد برهوم، "المشكلات البيئية المتضمنة في محتوى كتاب الجغرافيا للصف الثامن الأساسي و مستوى إكتساب الطلبة لها"، رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم المناهج و طرق التدريس، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012.
- محمد حسين عبد القوى، التلوث البيئي، منشور على الموقع : www.policemc.gov
- عبدالعزيز فتحي عبد الله أبو رضى، الأصول العامة في الجغرافية المناخية، دارالمعرفة الجامعية، مصر، 2006.
- قضايا عالمية إنمائية " طبقة الأوزون"، نشرة فصلية تصدر عن مجلس النواب، العدد رقم 18، الفصل الأول، لبنان، 2008.

- قحام وهيبة، شرقق سمير، "الإقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية و خلق فرص العمل" - مشاريع الإقتصاد الأخضر في الجزائر-، مجلة البحوث الإقتصادية و المالية، العدد 6، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2016.
- عبد الجليل جباري، "الإستثمار في الطاقة المتجددة مدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية، جامعة الوادي، العدد 9، المجلد 2، د.ت.ن، الجزائر.
- حلام زواوية، "دور إقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول المغاربية" - دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب و تونس-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف-، 2013/2012، الجزائر.
- أمينة مخلفي، "مصادر الطاقات المتجددة غير المتجددة للنفط وموقعه منها"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2011، 9.
- نعيمة دالي، "الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر واقع و آفاق"، مجلة البحث و التنمية، جامعة الشلف.
- محمد طالي، "أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة: عرض تجربة ألمانيا"، مجلة الباحث، العدد 6، الجزائر، 2008.
- موقع وزارة البيئة و الطاقات المتجددة الجزائرية: www.meer.gov.dz -

-محمد مسلم، عبد القادر مسعودي، "إسهامات رسكلة النفايات في تحقيق التنمية المستدامة"، مداخلة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الخامس المعنون ب: إستراتيجيات الطاقات المتجددة و دورها في التنمية المستدامة"، جامعة البليدة 2، أيام 24/13 أبريل 2018.

-Raport APCM Programme ENR.

-Programme Algérien de Développement des Energies Nouvelles et Renouvelables.